

Distr.: Limited
2 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٣ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ
استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٩/٦٤
المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى مقررها ٥٥٥/٦٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

تقرر أن تحيل مشروع الوثيقة الختامية المرفق إلى الاجتماع الرفيع المستوى
لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر
٢٠١٠ لينظر فيها.



المرفق

مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء، المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لإجراء استعراض لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بعد مضي خمس سنوات من أجل تقييم التقدم المحرز في معالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ؛

١ - نشير إلى أن المجتمع الدولي سلّم بأوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، واجتماع موريشيوس الدولي لاستعراض برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٥؛

٢ - نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى أوجه الضعف التي تنفرد بها، من أجل تنميتها المستدامة من خلال مواصلة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، بسبل منها السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، التي تشمل الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)؛

٣ - نعتزف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية أثبتت التزامها بالعمل على تشجيع التنمية المستدامة وستواصل القيام بذلك عن طريق تعميم إدماج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز الالتزام السياسي، وإذكاء الوعي العام بأهمية قضايا التنمية المستدامة، وإنشاء مناطق محمية، بما في ذلك المناطق البحرية والساحلية والبرية، عن طريق إظهار قيادة قوية في حماية التنوع البيولوجي، واعتماد استراتيجيات لتعزيز

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

الطاقة المتجددة، وتخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاداتها. ولهذا الغرض، تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بحشد الموارد على المستويين الوطني والإقليمي مع أن مواردها محدودة، وينبغي في هذا الصدد تعبئة موارد إضافية لدعم جهود تلك الدول؛

٤ - **نلاحظ بقلق** أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات في مجال التنمية المستدامة على ما تبذله من جهود. وقد أدى التعاون الطويل الأمد والدعم المقدم من المجتمع الدولي دورا هاما ويجب أن يؤدي دورا أكثر أهمية في مساعدة هذه الدول على إحراز تقدم في معالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها، وفي دعم جهود تنميتها المستدامة؛

٥ - **نلاحظ بقلق أيضا** أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن كانت حققت تقدما في مجالات المساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والبيئة، فإن التقدم الذي أحرزته بصورة عامة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يظل متفاوتا. فما حققته هذه الدول من تقدم يقل عما حققته معظم المجموعات الأخرى، بل حصل فيها تراجع من الناحية الاقتصادية، ولا سيما في مجال الحد من الفقر والقدرة على تحمل الديون. ولم تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات عالية من النمو الاقتصادي على نحو مستدام، ويرجع ذلك جزئيا إلى الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية. ولقد كان صغر حجم معظم هذه الدول وموقعها النائي، وضيق قاعدتها من الموارد والصادرات، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية، عوامل تعرقل الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة؛

٦ - **نسلم** بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر لا يزالان يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بل يمثلان لبعض تلك الدول أخطر تهديد لبقائها واستمرارها في الوجود؛

٧ - **نشير إلى القرار ٢٨١/٦٣**، ونؤكد في هذا السياق على ضرورة إيلاء الاهتمام لمسألة تغير المناخ ومعالجتها، بما في ذلك آثارها الأمنية المحتملة على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨ - **نُصرُّ** على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي العالمي لتغير المناخ. وندعو أيضا الدول إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتصدي لتغير المناخ وفقا للمبادئ المحددة في الاتفاقية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، وحسب قدرات كل دولة على حدة؛

٩ - ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز الدعم الذي يقدمه لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك لتسهيل التعاون الإقليمي وفيما بين الأقاليم، في ضوء الحاجة الملحة لبناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف بسهولة مع الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ؛

١٠ - ندعو أيضا المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدم للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، بطرق منها توفير مصادر تمويل مخصصة، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيات الملائمة للتصدي لتغير المناخ؛

١١ - نعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تصارع آثار الكوارث الطبيعية، التي زادت حدة في بعض تلك الدول، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، التي تعوق التقدم على درب التنمية المستدامة؛

١٢ - نسلم أيضا بضرورة تعزيز الوسائل والأدوات المستخدمة على الصعيد الدولي لتنفيذ نهج وقائي لمواجهة الكوارث الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو استحداث تلك الوسائل والأدوات إذا لزم الأمر، بما يؤدي إلى الحد من المخاطر، وإدماج إدارة المخاطر على نحو سليم في السياسات والبرامج الإنمائية، بطرق منها مواصلة تنفيذ إطار العمل المتفق عليه دوليا للحد من أخطار الكوارث، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز المساعي على الصعيدين الإقليمي والوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتنسيق مكافحتها، بما في ذلك استحداث أو تعزيز آليات التأمين عند الاقتضاء لمواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٣ - نؤكد أن التبعية في مجال الطاقة عامل من العوامل الأساسية للضعف الاقتصادي لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذا كانت ظروف هذه الدول ملائمة بصفة خاصة لخيارات الطاقة المتجددة، ومع أن العديد من تلك الدول تتوفر على مصادر كبيرة من الطاقة المتجددة، فإن هذه المصادر لا تُستغل كما ينبغي. ونؤكد أيضا على ضرورة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، وإلى تعزيز كفاءة الطاقة وحفظها، بطرق منها توفير التمويل من جميع المصادر، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات الرامية إلى تطوير قطاع للطاقة المستدامة يكون أساسا لقطاع تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشدد على أهمية تيسير حصول هذه الدول على التمويل، بما في ذلك الاستفادة من الصناديق الاستثمارية الخاصة بالطاقة

المتجددة، ونحن على استعداد لمساعدة هذه الدول على تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نرحب بالآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال الطاقة من أجل بناء وتطوير البنية التحتية والإمدادات المباشرة والمشاريع الاجتماعية المتعلقة بالطاقة بهدف تحقيق الاستدامة في مجال الطاقة؛

١٤ - نسلم بأهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، مع ما يكمله من علاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتعاون الثلاثي، لتعزيز برامج تلك الدول من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ؛

١٥ - ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتمد بشكل كبير على مواردها الساحلية والبحرية، وأن من بين التحديات التي تعترض التنمية فيها ضعف فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا والمعدات، والإفراط في صيد الأسماك على الصعيد العالمي، وممارسات الصيد المدمرة، والحوادث التي تحول دون زيادة مشاركتها في مصايد الأسماك والأنشطة ذات الصلة؛

١٦ - نؤكد على ضرورة الرفع من مستوى الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تعزيز تنفيذ استراتيجيات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وزيادة قدراتها في مجال البحث العلمي؛

١٧ - نؤكد أنه ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المعنية من الشركاء في التنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي أن يعملوا معا لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية تهدف إلى الرفع من مستوى الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية وإدارتها بطريقة مستدامة؛

١٨ - نؤكد مجدداً ضرورة وضع وتنفيذ تدابير فعالة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني تنطوي على الاستخدام المستدام على المدى البعيد للموارد السمكية بالنظر إلى أهميتها الحيوية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اتفقنا في هذا السياق على ما يلي:

(أ) تجديد الالتزام بالإسراع بتخفيض قدرات أساطيل الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصدة السمكية؛

(ب) تعزيز مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو كامل في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك؛

(ج) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير قطاع الصيد، بما في ذلك من خلال بناء قدرات تلك الدول، وذلك بهدف تسهيل الرفع من مستوى مشاركتها في الصيد في أعالي البحار، بما في ذلك الانتفاع من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وتمكينها من تحصيل منافع أكبر من المصايد المستدامة لتلك الأرصدة، وتنمية مصايدها، وتحسين وصولها إلى الأسواق؛

(د) مواصلة تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال الدعم الدولي، على إجراء عمليات الرصد وتنفيذ تدابير الإنفاذ الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والإفراط في صيد الأسماك؛

(هـ) الحث على توحيد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية مع غيرها من الاستراتيجيات الإنمائية الدولية ذات الصلة بغية تعزيز التنسيق الدولي لتمكين تلك الدول من تنمية قدراتها الوطنية على استغلال موارد مصايد الأسماك، بما يتفق مع واجب الحفاظ على تلك الموارد السمكية وتديرها؛

١٩ - ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية للرفع من مستوى الإنتاج الزراعي والإنتاجية والاستدامة الزراعيتين، وإعطاء الأولوية للأمن الغذائي. وينبغي أن يتحقق ذلك من خلال التنويع والأنشطة ذات القيمة المضافة والبحث والتطوير، وتحسين استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للغابات، والحصول على التكنولوجيا الحديثة واستخدامها على النحو الملائم، والوصول إلى الأسواق، فضلا عن تمكين صغار المزارعين، بما يشمل النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية؛

٢٠ - نشير إلى أن السياحة تسهم إسهاما كبيرا في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في إيجاد فرص العمل، وتوفير العملة الأجنبية، وتحريك النمو الاقتصادي، وأن استراتيجية موريشيوس للتنفيذ تسلم بالحاجة إلى السياحة المستدامة. ويمكن لتغير المناخ، بالإضافة إلى العوامل الأخرى للتدهور البيئي، أن تؤثر تأثيرا ضارا على استدامة الصناعات السياحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك فإننا ندعو منظمة السياحة العالمية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، وغيرها من الجهات المعنية، إلى دعم قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية بوضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز السياحة المستدامة فيها؛

٢١ - ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع نظم مناسبة لإعادة التدوير وتقليل النفايات ومعالجتها وإعادة استخدامها وإدارتها، وإنشاء آليات لحماية المحيطات والمناطق الساحلية من النفايات والمواد السامة، وذلك بطرق

منها إنشاء وتعزيز نظم وشبكات لنشر المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتكنولوجيات إعادة تدوير النفايات والتخلص منها؛

٢٢ - **نلاحظ بقلق** أن نوعية المياه ومدى توافرها يشكلان عقبات خطيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ورغم أن بعض تلك الدول تقوم بتنفيذ تدابير مثل إدارة جانب الطلب، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، وزيادة الوعي العام، فإن هذه الجهود تعوقها محدودية الموارد المالية وضعف القدرات ونطلب من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء القدرات من أجل التنمية ومواصلة تنفيذ برامج المياه العذبة والصرف الصحي؛

٢٣ - **ندعو** المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز النظم الوطنية للبيانات والمعلومات المصنفة، فضلاً عن القدرات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات، وتتبع التقدم، ووضع دراسات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على التكيف؛ وينبغي أيضاً دعم الجهود التي تبذلها هذه الدول في وضع قواعد البيانات ومؤسسة المؤشرات الوطنية لرصد وتقييم التنمية المستدامة، وينبغي أن تستفيد وكالات الأمم المتحدة من تلك الجهود متى أتاحت؛

٢٤ - **نؤكد من جديد** أهمية تسهيل تبادل المعارف والتجارب الناجحة والخبرات والمعلومات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٥ - **نعترف** بأن أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي تشكل عناصر حيوية ولا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونشجع هذه الدول على بذل المزيد من الجهود لإدماج حماية التنوع البيولوجي في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، مع ما يلزم من دعم من المجتمع الدولي؛ وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز حماية التنوع البيولوجي ومعالجة التهديدات الحالية والناشئة التي تشكلها الأنواع الغريبة الغازية. وتتطلع إلى التوصل إلى نتائج إيجابية في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في ناغويا، اليابان؛

٢٦ - **نسلم أيضاً** بضرورة معالجة الاحتياجات المحددة المتعلقة بالتجارة والتنمية، وشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من الاندماج الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفقاً لولاية الدوحة بشأن الاقتصادات الصغيرة؛ ونتفق على تيسير انضمام الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى منظمة التجارة العالمية، عند الاقتضاء، من خلال زيادة المساعدة التقنية؛

٢٧ - نحث الشركاء في التنمية، في ضوء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، على إيلاء المزيد من الاهتمام لأوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق اتفاقاتها التجارية واتفاقات الشراكة وبرامج الأفضليات التجارية، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية وأحكامها، للمساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في تلك الدول؛

٢٨ - نكرر التأكيد على أهمية آلية المعونة من أجل التجارة باعتبارها وسيلة للقيام بصورة منسقة وفعالة ومحددة الأهداف بتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتنفيذ برامج بناء القدرات، على النحو المحدد في إعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، ندعو إلى تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، لمعالجة المعوقات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق ببناء القدرات في جانب العرض والقدرة التنافسية، باعتبار ذلك جزءا من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٢٩ - نسلم بأنه ينبغي أن تؤخذ الظروف الخاصة بكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاعتبار عند معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وبأن هناك حاجة إلى تحسين وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أسواق رأس المال الدولي؛

٣٠ - نحث المؤسسات المالية الدولية على مواصلة مراعاة الظروف والأحوال ومواطن الضعف التي تنفرد بها كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من الحصول على الموارد المالية الكافية، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة للاستثمار في التنمية المستدامة؛

٣١ - نكرر التأكيد على أهمية قيام الشركاء في التنمية بتنفيذ تدابير ملموسة لدعم استراتيجية الانتقال للدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت حديثا أو هي على وشك أن تخرج من زمرة أقل البلدان نموا، بهدف ضمان استدامة التقدم المحرز، وندرك أهمية إعادة النظر في المعايير المستخدمة في تحديد عتبة الخروج من زمرة أقل البلدان نموا في إطار ولايات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٢ - نطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين بشأن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن جمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة في هذه الدول وتحليلها ونشرها، وأن يقدم توصيات عن كيفية التصدي للتحديات المتعلقة بهذه المسائل؛

٣٣ - وإذ يبرز هذا الاستعراض بعض أوجه القصور في الدعم المؤسسي المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن معوقات أخرى تعترض التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ وبرنامج عمل بربادوس، نطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا

يطرح فيه توصيات ملموسة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، ولإعادة توجيه الجهود نحو نهج قائم على النتائج، والنظر فيما تحقق من تحسن، وما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية للرفع من فعالية معالجة أوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إعداد هذا التقرير بالتشاور مع الدول الأعضاء، فضلا عن الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية المعنية، مع مراعاة الأعمال التي تنجزها منظومة الأمم المتحدة، وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وفي نطاق ذلك التقرير، نطلب إلى الأمين العام كذلك أن يجري استعراضا شاملا وأن يبحث سبل تعزيز الانسجام والتنسيق فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يقدم توصيات عملية للدول الأعضاء في هذا الصدد. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض أعمال كافة كيانات الأمم المتحدة المعنية وولاية كل منها ضمن مجالات خبراتها من حيث صلتها ببرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من الاستراتيجية؛

٣٤ - **نجدد** عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بالمضي قدما في تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونؤكد على الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول إضافية منسقة، للتحديات الكبرى التي تواجهها تلك الدول. وندرك أن مستقبل التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال تعزيز شراكات التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي بهدف بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التغلب على أوجه الضعف التي تنفرد بها، وعلى مراعاة الأولويات والاحتياجات الوطنية لكل منها.